



«إنه عالم جميل»
فيلم عن الأوجاع

16ص



فقر وقتل وترحيل
تطارد أكراد إيران

13ص



حرائق الوقود تشعل
«جبهة» عكار - فينيق

2ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 2021/08/27

18 محرم 1443

السنة 44 العدد 12161

Friday 27/08/2021

44th Year, Issue 12161

فشل الحل السياسي يحول الصراع في اليمن إلى مجرد أزمة إنسانية

صالح البيضاني

الدولية والأممية في ما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سياسية، نتيجة فشل الجهود التي بذلها المبعوثان الأممي والدولي إلى اليمن للدفع بخطة وقف إطلاق النار واستئناف المباحثات، إلى جانب فشل الوساطة العمانية في إقناع الحوثيين بالقبول بالمبادرات الأممية والسعودية لحل النزاع في اليمن.

واعتبر الباحث السياسي اليمني مصطفى الجبزي أن العالم يتعامل منذ وقت مبكر مع الملف اليمني باعتباره ملفاً إنسانياً، نتيجة لتدهور الأوضاع الإنسانية في البلاد، إضافة إلى نشاط وخطاب واستراتيجية المنظمات العاملة في الجانب الإنساني التي وجدت مجالا كبيرا يمكن الاشتغال عليه وتنفيذ برامج ومشاريع ما كان يمكن تنفيذها في ظل وجود دولة حقيقية.

ولفت الجبزي في تصريح لـ"العرب" إلى أن استخدام الملف الإنساني كان لتحقيق أهداف سياسية، "حيث يتخذ الحوثيون من الشعب اليمني رهائن مقابل الحصول على تنازلات وإميازات وتمويلات، بينما يستخدم المجتمع الدولي الملف الإنساني كوسيلة ضغط على التحالف العربي وعلى الحكومة اليمنية لتقديم تنازلات".



رشا جرهم

تم تمرير ترتيبات

سياسية وعسكرية

باسم العمل الإنساني

واعتبر مراقبون أن تكريس جهود وأنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الجانب الإنساني وتجاهل جذور وأسباب الأزمة، قد يكون في شقه السياسي استجابة لأجندة الحوثيين التي انتهجت خلال الأونة الأخيرة خطاباً يقوم على التهرب من استحقاقات المبادرات الرامية لإنهاء الحرب في اليمن، عبر طرح قائمة من الاشتراطات تحت غطاء إنساني واقتصادي.

وطالب نشطاء يمنيون في مجال حقوق الإنسان والإغاثة بفصل الملف الإنساني في اليمن عن تعقيدات المسار السياسي، ولا يتم توظيف القضايا الإنسانية في الصراع الذي يشهده اليمن. وتؤكد الناشطة اليمنية ورئيسة مبادرة مسار السلام رشا جرهم في تصريح لـ"العرب" على أنه تم تسييس الملف الإنساني وتمرير ترتيبات سياسية وعسكرية وأمنية باسم العمل الإنساني، وأن اتفاق ستوكهولم أكبر دليل على ذلك.

عدن - شهدت المواقف الدولية والأممية المتصلة باليمن تحولاً لافتاً في الأيام الماضية يعكس تجاهلاً متزايداً للمسار السياسي والتعامل مع الملف اليمني باعتباره أزمة إنسانية، بعيداً عن الخلفيات السياسية للصراع المستمر منذ أكثر من سبع سنوات.

وعزاً مراقبون يمنيون التحول الذي طرأ على الموقفين الأممي والدولي وعكسته تصريحات المسؤولين في الأمم المتحدة وبعض الدبلوماسيين الغربيين، إلى حالة من الإحباط، بعد فشل الضغوط التي مارستها الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال الفترة الماضية لتمرير مبادرة لوقف إطلاق النار واستئناف المشاورات السياسية بين الفرقاء اليمنيين.

ويشير المراقبون إلى أن المجتمع الدولي بات يبحث عن مسار جديد للتعامل مع تداعيات الملف اليمني بعيداً عن تعقيداته السياسية والعسكرية وأبعاده الإقليمية، بعد فشل كل الجهود التي بذلتها الدول الفاعلة في الملف اليمني للدفع باتجاه صيغة توافقية نتيجة التعتن الحوثي ومحاولته فرض سياسة أمر واقع عبر القوة العسكرية على الأرض.

وقال الباحث السياسي اليمني فارس البيل إن المجتمع الدولي يتجه للحديث عن الأزمة الإنسانية في اليمن، لعجزه عن إيجاد حل للأزمة السياسية، في محاولة "للتغطية على تعثره سياسياً بالحدث عن الجانب الإنساني، الذي هو الأكثر إثارة والأسهل شأناً وعائداً".

وأشار البيل في تصريح لـ"العرب" إلى أن المجتمع الدولي يحاول أن يستثمر هذا الجانب مقابل العجز في الجانب الآخر.

وأضاف "لو اتخذ المجتمع الدولي الأزمة الإنسانية أداة ضغط حقيقية لحقق اختراقاً في مسار السلام المتعثر، فالأزمة الإنسانية ناتجة بالأساس عن الصراع السياسي، ولا بد من معالجة السبب ومجرد الحديث عن الأزمة الإنسانية، واقتراحات التخفيف منها، لن يقود إلى معالجتها، إذ أنها تنتج من خلفيات الصراع السياسي".

وتمحورت الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن حول البعد الإنساني وتداعياته، حيث تركزت كلمات أعضاء المجلس وممثلي الأمم المتحدة ومنظماتها حول الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد جراء الحرب، كما تراجع سقف الطموحات



بداية جديدة

جدا، (يتمثل في) خطة استثمارية"، مضيفاً "أعتقد أن الإمارات ستقوم باستثمارات جادة في بلدنا خلال وقت قصير جداً".

ويوم الأربعاء قال سيد بصر شعيب، الرئيس التنفيذي لشركة العالمية القابضة في أبوظبي، إن الشركة تبحث عن فرص استثمار في تركيا في قطاعات تشمل الرعاية الصحية والصناعة وتصنيع الأغذية.

ويرى المراقبون أن التطورات المختلفة التي يعيشها الشرق الأوسط تدفع نحو إدراك إقليمي وإماراتي على وجه الخصوص لمخاطر الوضع الحالي بعد تخلي الولايات المتحدة عن دورها في تقديم ضمانات لأمن المنطقة، ما يستدعي بناء علاقات جديدة تعطي الأولوية للأمن القومي لمختلف الدول.

ويشير الخليجيون بأن المنطقة مهددة وأن الخلافات إنما تصب في صالح دولة بمشاريع خطيرة ألا وهي إيران، وهذا أحد أسرار توجه قمة العال نحو مصالحة خليجية شاملة تتغاضى عن الخلافات والحسابات المحدودة لبعض الأطراف.

كان يقف وراء تغذية الخلافات مع دول الخليج، ويقوّي نفوذ الإسلاميين في الإعلام القطري ويفسح أمامهم المجال لمهاجمة الأنظمة الإقليمية ويعيق دعوات التهدئة ومساعي الوساطة الخليجية - الخليجية.

ومن العوامل المساعدة على ترسيخ مسار التهدئة الذي مهد لقيام الشيخ طحنون بزيارة إلى الدوحة الصدمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تلقاها الرئيس التركي، واقتناعه بأن طموحه أكبر من إمكانياته وإمكانات القوى المتحالفة معه، ما جعله يلجأ باستمرار إلى طلب فتح قنوات التواصل مع دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات، على أن يوفر ذلك مدخلاً لإخراج الاقتصاد التركي من أزيمته الحادة.

ويقول المراقبون إن الأزمات المختلفة التي عاشتها تركيا جعلت أردوغان ينظر إلى زيارة مستشار الأمن الوطني الإماراتي لأنقرة الأسبوع الماضي من الجانب الاستثماري فقط، حيث قال إن الإماراتيين "لديهم هدف استثمار جدي

أجرأها الشيخ طحنون إلى الدوحة كانت خطوة منتظرة كتتويج لمسار المصالحة الخليجية الذي انطلق في قمة العلا في الخامس من يناير الماضي، مشيرين إلى أن الوضع الإقليمي أصبح ملائماً الآن لتعزيز هذا المسار على مستوى رسمي إماراتي.

ولفت هؤلاء المتابعون إلى أن عناصر التوتر التي عرفتها المنطقة في السنوات الماضية قد تراجعت بشكل لافت، وهو ما أثر على موقف الدوحة وجعلها توفر مناخاً ملائماً ساهم في قيام الشيخ طحنون بزيارة إلى قطر، ومن بين هذه العناصر تفكك مشروع الإسلام السياسي في المنطقة وأخر فصوله ما تشهده تونس اليوم، وهو أمر بدأ القطريون يقتنعون به ويتخذون مسافة من ممثلي هذا التيار في ظل تغير المزاج الإقليمي والدولي الذي صار يعتبر أن الحرب على الإرهاب تتطلب تفكيك نفوذ الجماعات الإسلامية التي وفرت له حاضنة فقهية وتربوية وسياسية. وأدى هذا التطور إلى تراجع نفوذ "الحرس القديم" في الدوحة، وهو الذي

الدوحة - فتحت الزيارة التي قام بها مستشار الأمن الوطني الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان إلى الدوحة الخميس ولقاؤه أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني صفحة جديدة من العلاقة بين البلدين التي غلب عليها التوتر منذ يونيو 2017 إلى حدود قمة المصالحة الخليجية بمدينة العلا السعودية في بداية العام الحالي.

واعتبرت أوساط خليجية أن زيارة الشيخ طحنون إلى الدوحة نتيجة لحراك إقليمي يسير نحو التهدئة والمصالحة وتجاوز الخلافات، لافتة إلى أن هذه الخطوة جاءت دون وساطة من أي جهة، ما يظهر أنها جزء من رؤية إماراتية أشمل تقوم على تعميق التواصل مع خصوم الأمس، وهو ما كشفت عنه قبل أيام زيارة الشيخ طحنون إلى أنقرة ولقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وقالت وكالة الأنباء القطرية إنه تم خلال لقاء الشيخ تميم بالشيخ طحنون "استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تنميتها وتعزيزها في مختلف المجالات، إضافة إلى مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك". ومن جهتها أكدت وكالة أنباء الإمارات أنه تم خلال اللقاء "بحث تعزيز التعاون بين البلدين خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والمشاريع الاستثمارية الحيوية التي تخدم عملية البناء والتنمية والتقدم وتحقيق المصالح المشتركة للبلدين".

وكتب أنور قرقاش المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات في تغريدة على تويتر "بناء جسور التعاون والازدهار مع الأشقاء والأصدقاء عنوان المرحلة، وركيزة رئيسية من ركائز السياسة الإماراتية، تلوي صفحة خلاف ونظير إلى المستقبل بإيجابية".

وأكد قرقاش، وهو وزير دولة سابق للشؤون الخارجية، أن "زيارة الشيخ طحنون بن زايد إلى قطر ولقاءه بأمرها تنطلق من واقع أن المصير واحد والنجاح مشترك".

ويعتقد متابعون للشأن الخليجي أن الزيارة التي



أنور قرقاش

تلوي صفحة خلاف

ونظير إلى المستقبل

بإيجابية

السياسي يمهّد لحذف الديانة من الهوية الشخصية للمصريين

يشير إلى هويتهم الدينية بشكل مستفز، وتستمر هذه الحلقة بما يقود إلى أزمة حقيقية.

وكانت هذه المخاوف أحد العوامل التي أدت إلى تجاوز ملف خاتنة الديانة كلما تم طرح الموضوع، وحتى إشارة الرئيس السيسي نفسه الأخيرة يمكن أن تحرك المياه الراكدة، لكنها لن تؤدي إلى نتيجة ملموسة على المدى القريب. ويبدو هذا الملف على علاقة وثيقة بالثقافة العامة والوعي الحضاري الذي أشار إليه السيسي في مداخلته الهاتفية، والتي ثمن فيها اجتهادات المؤلف والسيناريست عبد الرحيم كمال، وطالبه بتقديم المزيد من الأعمال التي تسهم في زيادة نشر الوعي حول هذه المسألة.

المواليد والزواج والطلاق واستخراج شهادات الوفاة والميراث. وتتجاوز القضية عملية إلغاء خاتنة الديانة التي هي في نهاية الأمر إجراء روتيني يمكن أن يعبر ظاهرياً عن مساواة غير موجودة في الواقع، وقد تخلق تنافساً من نوع آخر يتعلق بالتعبير عن الهوية الدينية؛ فهناك مسجونون يحرصون على رسم صلبان بشكل بارز على إحدى البدن أو ارتداء حلّي في شكل صليب على الصدر، خاصة لدى النساء.

ومثل هذا السلوك يمكن أن يؤدي إلى استفزاز المسلمين؛ وربما يبالغ البعض منهم في تسمية أبنائهم بأسماء إسلامية أو يضعون على بيوتهم وسياراتهم ما

الأخرى للإيحاء بالتنوع وعدم العزوف عن المساواة.

ويعدّ إلغاء خاتنة الدين من بطاقة الهوية من الموضوعات التي تلغي التمييز الظاهر أحياناً، لكن تنفيذ الخطوة يحتاج إلى مراجعة وإعادة هيكلة في عدد كبير من الإجراءات الإدارية، مثل تسجيل

تنفيذ الخطوة يحتاج إلى
مراجعة عدد كبير من
الإجراءات الإدارية، مثل
تسجيل المواليد والزواج
والطلاق والميراث

وفي كل مرة تثار فيها قضية الديانة تصطدم بمعوقات عديدة من بعض المسلمين والمسيحيين من المتطرفين الذين يريدون الحفاظ على ذكر الهوية الدينية، مع أنها تتعارض مع أدبيات الدولة المدنية.

وأدى العزف على وتر الديانة إلى مشكلات دقيقة إلى الدرجة التي أصبحت فيها بعض الوظائف قاصرة على المسلمين (ضمنياً) لأن الدستور يشدد على المساواة بين جميع المواطنين دون تفرقة في الحقوق والواجبات. وزادت الأزمة حدة عقب لجوء بعض رجال الأعمال من المسيحيين والمسلمين إلى الاستعانة بمعتنمين إلى ديانتهم في مؤسساتهم الخاصة، مع قلة من الديانة

مستمرة في الصوارات بين النخب السياسية والثقافية.

وقد جدد السياسي التأكيد على أهمية قضية الوعي، قائلاً "كلنا ولدنا المسلم مسلم والمسيحي مسيحي، حد عارف إنه المفروض نعيد صياغة فهمنا للمعتقد، فكرنا ولا خايفين نفكر".

ويقول متابعون إن هذه العبارة كفيلة بفتح باب النقاش بجدية هذه المرة لحذف خاتنة الديانة من البطاقة التي يحملها كل مصري بلغ السادسة عشرة من العمر، وحث الحكومة على اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه، حيث باتت مطلباً يتناسب مع أهمية مفهوم المواطنة المطلوب تكريسها في مصر حالياً.